

المحتويات

الإهداء	7
1 التسليح والتسليح في سياق الحرب الباردة	21
2 التسليح نتيجة مخاوف الدول داخلياً ومن بعضها البعض	99
3 تسليم الدول المصدرة أسلحة لطرفي النزاع	187
4 منافسة الدول المصدرة على الصفقات	223
5 الفضائح والفساد في صفقات التسليح	247
ملحق رقم 1: لائحة بأسماء أكبر شركات منتجة للأسلحة في العالم	323
ملحق رقم 2	332
ملحق رقم 3	337
ملحق الأتحاف	343

"تتلخص شروط صفقات التسلح المعقودة مع الدول العربية المعاصرة منذ قيامها في أن يستخدم هذا السلاح ضد العرب أنفسهم فقط" (عن وثيقة من السفارة البريطانية في القاهرة إلى الخارجية في لندن 19-6-1973 وهي تناقش مقالة للأديب الأستاذ إحسان عبد القدوس)

هذه الوثيقة المعنونة: مشتريات السلاح السعودية والمصرية، مقالة لرئيس تحرير الأخبار الأديب إحسان عبد القدوس (16 يونيو/حزيران 1973) نطالب القيادة السعودية بقوة وقف شراء طائرات الفانتوم من الولايات المتحدة التي ستحتفظ بحق التحكم في استخدامها ولن تسمح باستخدامها ضد إسرائيل، والمسموح به فقط وعلى سبيل المثال هو استخدامها ضد اليمن الجنوبي، العراق أو المتمردين في السودان. تلتقط السفارة البريطانية من مقال عبد القدوس استخلاصه أن عرض الفانتوم في هذه المرحلة يرتبط بنهاية الحرب في فيتنام وأن صناعة السلاح الأميركية بحاجة إلى أسواق، هذا بالإضافة إلى قضية هامة وهي أن عرض الفرنسيين للسلاح يملك مصداقية سياسية أكبر.

وتنقل الوثيقة عن مراسل الأهرام من معرض الطيران في باريس أن عدداً من الدول العربية أبدوا اهتماماً بطائرات ميراج اف 1، وأن هناك إشارة عن أداء الطائرة وأنظمتها التسليحية، ويستخلص تقرير

الأهرام أن التجربة السابقة تشير إلى أن على العرب كسر الاحتكار على مشتريات السلاح وأن فرنسا وأوروبا الغربية يمكن أن تشكل بديلاً. وتحدث الوثيقة عن لقاء السفير في القاهرة مع أشرف مروان (المستشار والشخصية النافذة مطلع السبعينات) الذي تحدث عن خلفية مقالة عبد القدوس وأن جوهر التحول في الرأي نحو الطائرات الفرنسية يتعلق بأن ليس لباريس أية اشتراطات سياسية على بيع السلاح للعرب، ويحيل مروان الموضوع إلى مساهمة بريطانيا في الصناعة الحربية المصرية وادعى أن قراراً اتخذ لوقف المشروع لأسباب سياسية.

إن العداوات التاريخية والتي كانت حادة في أغلبها بين هذه الأقطار، وبالأخص أقطار شبه الجزيرة العربية، قد بدأت تختفي في الوقت الذي دُفعت فيه لمواجهة العدو المشترك إسرائيل، وعلى أي حال فإنه عندما يتم تسوية النزاع العربي-الإسرائيلي بشكل دائم فإن العلاقات العدائية في الداخل العربي يمكن أن تُبعث مرة أخرى، وإذا أخذ بالاعتبار الكم الهائل لهذه الأسلحة المعقدة الموجودة حالياً في المنطقة، فإن شدة وعنف تجدد مثل هذه الصراعات يمكن أن يكون ذا خطورة بالغة. . (نص حرفي عن تقرير بعثة المسح والتقييم الأميركية إلى أثيوبيا وإيران وشبه الجزيرة العربية والموجه للجنة العلاقات الدولية الأميركية. ديسمبر/كانون الأول 1977).

شهدت منطقتنا في تاريخها المعاصر مجموعة من الحروب المدمرة لمواردها الطبيعية والبشرية وصلت إلى

معدل حرب كبيرة واحدة خلال كل عشر سنوات بدءاً من حروب الاستقلال إلى العدوان الثلاثي على مصر ونكسة عام 1967 وحرب أكتوبر/تشرين الأول 73 واجتياح إسرائيل للبنان، عام 1982، مروراً بحرب الخليج الأولى فاجتياح الكويت وصولاً إلى غزو العراق. ناهيك عن الحروب البينية والنزاعات الحدودية والداخلية المستمرة، والاستنزاف الفلسطيني الدائم في الانتفاضتين الأولى والثانية.

وقد بلغت الجيوش العربية خلال النصف الثاني من القرن الماضي أحجاماً هائلة إذ قيل الكثير عن قوة الجيش المصري الذي كان على بعد سنوات قليلة من امتلاك القنبلة الذرية. ووصف الجيش العراقي بأنه السادس في العالم رغم ضرب إسرائيل لمفاعله النووية وقبل أن تحتله الوحدات الأميركية لتختفي آتته العسكرية كاملة بين ليلة وضحاها، ويتحول إلى ثلاثة ملايين طن من الصواريخ والقنابل والذخائر والألغام المهملة في مناطق شاسعة أو "قطع غيار" لآليات تباع في أكواخ حزام الفقر المحيطة بالعاصمة بغداد. (عن تقرير الهيئة الوطنية العراقية لشؤون الألغام نشر في صحيفة البيان 16-8-2005).

وهذا ما ينطبق إلى حد كبير على الجيش الليبي الذي

سلم مشروعات أسلحة الدمار الشامل لديه طوعاً مقابل السماح له بالعودة إلى "كنف المجتمع الدولي". وهناك العديد من الدول العربية التي تخصص ميزانيات هائلة من صادرات النفط وثرواتها الطبيعية لامتلاك أحدث الأجهزة والعتاد والتدريبات والخبرات العسكرية لدى أعظم دول العالم، لتنتهي صلاحيتها بعد مُدد قصيرة دون أن تستخدم إلاّ في نزاعات حدودية مع بلدان عربية مجاورة. كما حصل بين الجزائر والمغرب ومشكلة الصحراء الغربية والحروب بين اليمنين الجنوبي والشمالي، أو النزاعات الحدودية بين السعودية والبحرين وقطر والإمارات واليمن. بدأ تكديس الأسلحة في منطقتنا إثر ما عرف بمرحلة التحرر الوطني الذي عادة ما يُستتبع في كثير من دول العالم بالتنمية والتقدم الصناعي والزراعي والاجتماعي، وهذا ما لم تشهده دولنا لوقائع كثيراً ما تلقى تبعاتها على الحرب و"التهديدات التي تتعرض لها الأمة". فهل كانت هذه حقيقة واقعة أم أنها شعارات فارغة، الهدف منها قمع الحركات الشعبية المطالبة بتحقيق إنجازات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والوحدوية مستخدمة الدرع العسكري الذي تكدّس بحجة الدفاع عن قضايا الأمة ومصيرها؟